

الأمم المتحدة



# الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة  
الجلسة الخامسة  
المعقودة يوم الجمعة  
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

## محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد لامبتي (غانا)

## المحتويات

انتخاب نائب الرئيس والمقرر

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والعشرين (تابع)

.../..

Distr.GENERAL  
A/C.6/49/SR.5  
13 October 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ٤٠/١٠

انتخاب نائب الرئيس والمقرر

- ١ - الرئيس: ذكر بوجود ثلاثة مرشحين لمنصب نائب رئيس اللجنة السادسة: السيد شاتور فيدي (الهند) والسيد مادج (بولندا) والسيد مارتنس (المانيا). وقال إنه فهم أن المشاورات غير الرسمية لشغل منصب نائب الرئيس لم تؤد مع الأسف إلى نتيجة ومن ثم فإنه يتعين على اللجنة اجراء انتخابات.
- ٢ - السيد مارتنس (المانيا): قال إنه يسحب ترشيحه، لأن خبرته في السنوات الماضية أكدت له في الواقع أهمية توافق الآراء لحسن سير أعمال اللجنة وبخاصة فيما يتعلق بمسائل الاجراءات. وهو يأمل بذلك تيسير مهمة اللجنة ورئيسها.
- ٣ - الرئيس: أعرب عن شكره لممثل المانيا الذي يتلقى قراره والروح التي يجب أن تسود في داخل اللجنة السادسة.
- ٤ - السيد شاتور فيدي (الهند): الذي انضم اليه السيد مادج (بولندا) شكر مجموعة الدول الغربية وغيرها من الدول وأعرب وبخاصة عن عميق امتنانه لممثل المانيا لروح التعاون التي يرهن عليها.
- ٥ - الرئيس: قال إن هناك مرشحا واحداً لمنصب المقرر، هي السيدة فرنانديز دي غورميندي (الأرجنتين). وأضاف أنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة تؤدي انتخاب السيد شاتور فيدي (الهند) والسيد مادج (بولندا) نائبين للرئيس والسيد فرنانديز دي غورميندي (الأرجنتين) مقرراً.
- ٦ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والعشرين (تابع) (A/49/17), A/49/427

- ٧ - السيدة بارييت (المملكة المتحدة): أعربت عن ارتياحها لأن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قد انتهت من التخطير في مشروع القانون النموذجي لشراء السلع والإنشاءات والخدمات، وهو تكميل مفيدة للقانون النموذجي لشراء السلع والإنشاءات الذي اعتمدته عام ١٩٩٣. وقالت إن مما لا شك فيه أن هذا القانون والدليل الخاص به في التشريعات الداخلية، سيكون ذات فائدة عظيمة للبلدان التي تضع حالياً تشريعاً في هذا المجال.

(السيدة بارييت، المملكة المتحدة)

٨ - وقالت إن وفدها يرحب مع الارتياح بالأعمال الأولى التي انجزتها لجنة القانون التجاري الدولي فيما يتعلق بوضع مجموعة مبادئ توجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم وهي المبادئ التي تهدف إلى النص بوضوح، من أجل الأطراف، على المسائل التي يمكن الاتفاق عليها قبل بدء التحكيم ذاته، وهو هدف سليم للغاية. ويتعين إنهاء الأعمال المتعلقة بهذه المسألة في الدورة الثامنة والعشرين للأونسيترال في ضوء آراء الخبراء التي سيتم الاعراب عنها في المؤتمر الذي سيعقده المجلس الدولي للتحكيم التجاري حول هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وهذه المبادئ التوجيهية ستكمل بصورة منيدة نصوص الأونسيترال الأخرى في مجال التحكيم.

٩ - وفيما يتعلق بالفريق العامل المعنى بالتبادل الإلكتروني للبيانات، قالت إن وفدها يسعده أن يلاحظ أن الأونسيترال قد وضعت جدولًا زمنيًا للانتهاء قبل دورة عام ١٩٩٥ من أعمالها المتعلقة بالأحكام الأساسية لطار قانوني يحكم هذا الموضوع. ونظرًا لأهمية هذه المسألة، فإن من الطبيعي أن يحدد الفريق العامل لنفسه موعدًا ملزماً.

١٠ - وقالت إن وفدها يلاحظ مع الارتياح أن الفريق العامل المعنى بوضع مشروع اتفاقية الكنالات وخطابات الاعتماد الضامنة يجب أن يتضمن له تقديم نص نهائي في وقت مناسب حتى يتم النظر فيه في دورة عام ١٩٩٥.

١١ - وأشارت إلى أوجه القلق التي أعرب عنها في السنوات الماضية بشأن مستوى مشاركة البلدان النامية في أعمال الأونسيترال، فقالت إنها لاحظت مع الارتياح عند استعراض تقرير الأمين العام الصادر تحت الرمز A/49/427 أن الصندوق الاستثماري الذي طلب الجمعية العامة إنشائه قد انشئ بالفعل. وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تيسير مشاركة خبراء البلدان النامية في أعمال الأونسيترال.

١٢ - السيد ايواه (نيجيريا): أشاد باعتماد الأونسيترال مشروع القانون النموذجي لاشتاء السلع والإنشاءات والخدمات الذي يشكل مرحلة هامة في توحيد قواعد القانون التجاري الدولي. ان هذا المشروع النموذجي يتسم بمزايا عديدة ويسمح بخاصة بإدارة فعالة للموارد عن طريق المنافسة في تحديد الأسعار وضمان الشفافية والالتزام بالتسليم والانصاف سواء للدولة المشترية أو المقاول. وقد صيغ هذا القانون بما يقضي على سوء الاستغلال فهو يعطي الجمهور الضمان بأن الحكومة المشترية تنفق الأموال العامة بطريقة مسؤولة. وهذه كلها شروط مناسبة تماماً للبلدان النامية مثل نيجيريا حيث يتم الاشتاء في كثير من الأحيان بواسطة القطاع العام وحيث يجب توزيع الموارد الضئيلة بين المصالح المتنافسة. وعلى الصعيد الدولي

(السيد ايواه، نيجيريا)

ينبغي أن يسمح هذا القانون بازالة العقبات التي تعرّض التجارة الدولية والتي أوجّدتها القوانين الداخلية غير المناسبة والبالغة والمتباعدة في بعض الأحيان. وهذا هو السبب في أن وفد نيجيريا يوصي الدول باعتماد هذا القانون مع التعديلات التي تقتضيها أوضاعها الوطنية. والدليل الخاص بذلك الذي اعتمدته الأونسيتارال في دورتها السابعة والعشرين يجب أن يساعد الدول في وضع تشريعات مناسبة في هذا الصدد.

١٣ - وقال إن العديد من البلدان النامية تستفيد من برنامج التدريب والمساعدة التقنية الذي توفره الأونسيتارال في شكل حلقات دراسية وندوات. إن هذا البرنامج يعدّ أداة مفيدة لنشر نصوص الأونسيتارال ويسهم إلى حد بعيد في تعريف الجمهور بأنشطتها. كما قدمت أمانة الأونسيتارال في بعض الحالات مساعدة للدول للسماح لها باعادة النظر في قوانينها الوطنية أو في اصدار قوانين جديدة تتفق والقوانين النموذجية والمعاهدات التي اعتمدتها اللجنة. ان الاهتمام المتزايد الذي أعربت عنه الدول وبخاصة البلدان النامية والدول التي تمر بفترة انتقالية، ازاء هذا البرنامج يعد دليلاً على اثره. وقال إن وفد نيجيريا يشدد وبالتالي برغبة الأمانة في تنظيم المزيد من الحلقات الدراسية في البلدان النامية وبخاصة في إفريقيا. ومن المفيد في هذا الصدد زيادة عدد الحلقات الدراسية الأقاليمية والإقليمية. ويجدر أيضاً في هذا الصدد تقديم الشكر للبلدان المانحة التي تسمح مساهماتها بمشاركة أكبر من قبل البلدان النامية في الحلقات الدراسية وفي الندوات التي تعقدها الأونسيتارال. بيد أنه يلاحظ مع الأسف أن الموارد التي خصصت لذلك تتناقص بشكل ملحوظ. وقد يكون في وسع اللجنة السادسة العمل على ألا يتضرر برنامج الحلقات الدراسية والندوات الذي تظمنه الأونسيتارال من جراء هذا الانخفاض وعلى حصوله على الوسائل اللازمة لاستمراره.

١٤ - وفي هذا الصدد يلاحظ وفد نيجيريا أن أمانة الأونسيتارال قد بدأت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المتعلقة بإنشاء صندوق استئماني يسمح للأونسيتارال بالاضطلاع بالتزاماتها إزاء الدول التي ترغب في المشاركة في أعمالها، ويوجه وفد نيجيريا نداءً للدول المساهمة في هذا الصندوق، حتى تدفع اشتراكاتها.

١٥ - إن وفد نيجيريا يرى أن نشر النصوص القانونية للجنة وترويجها ينبعي أن يصبح أداة هامة للتعرف بهذه النصوص وتشجيع تفسيرها الموحد. وهو يوجه وبالتالي نداءً ملحاً حتى تحصل الأمانة على الوسائل الكافية في حدود الموارد المتاحة للاضطلاع بمسؤولياتها الإضافية في هذا المجال والمتعلقة بنشر هذه النصوص.

(السيد ايواه، نيجيريا)

١٦ - ويحيط وفد نيجيريا أيضاً علماً مع الارتياح بالفصل الوارد في التقرير والمكرس لحالة اتفاقيات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وزيادة عدد الدول المنضمة إلى بعض هذه الاتفاقيات. ويشعر وفد نيجيريا بالقلق إزاء ابطاء الدول في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع ١٩٧٨ (قواعد هامبورغ). والواقع أن وجود نظامين للمسؤولية في هذا المجال - نظام "قواعد هامبورغ" ونظام "قواعد لاهاي" (١٩٢٤) أو "قواعد لاهاي - فيسببي" (١٩٦٨) والبروتوكولات المتعلقة بها - يفرض عدداً من المشاكل. إن قواعد هامبورغ قد وضعت لتحل محل قواعد لاهاي ولكنها لم تحظ بالدعم الذي تستحقه. لقد أوجدت هذه الحالة بعض أوجه التباين في نظم المسؤولية الواقعية على عاتق العاملين في النقل البحري تضاف إليها أوجه تباين أخرى متزايدة بين التشريعات الوطنية وهذا كله يؤدي إلى الغموض. ومن ثم فإن نيجيريا تحدث الدول على بذل قصارى جهودها سواء للانضمام إلى قواعد هامبورغ أو لتشجيع التوحيد على أساس نظام المسؤولية الأحدث الذي تحدده هذه القواعد.

١٧ - ومضى قائلاً إن وفده يشيد بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لأعمالها المتعلقة بمشروع اتفاقية الكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة وكذلك لما بذلت من جهد فيما يتعلق بالتبادل الإلكتروني للبيانات. ويأمل وفد نيجيريا في أن يتم الانتهاء من هذه الأعمال في وقت قريب. ويشعر وفد نيجيريا أيضاً بالارتياح للمبادرات التي اتخذتها اللجنة في مجالات الاعسار عبر الحدود ومشاريع البناء والتغليف ونقل الملكية.

١٨ - السيد بوليتتي (إيطاليا): قال إن وفده يشعر بالارتياح لاعتماد اللجنة القانون النموذجي لاشتراء السلع والأشياء والخدمات ودليل التشريع. ويرى أن هذه النصوص تسهم إلى حد بعيد في تنسيق وتوحيد القانون المتعلق باشتراء الخدمات.

١٩ - إن وفد إيطاليا يشيد بأوجه التقدم التي أحرزتها الأونسيترال في مجال وضع المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم ومشروع اتفاقية الكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة. وهو على يقين بأن اللجنة سوف تتمكن من انجاز أعمالها في هذين المجالين في دورتها الثامنة والعشرين المقرر عقدها عام ١٩٩٥. وفضلاً عن ذلك فإن وفد إيطاليا يوافق على الرأي الذي تم الاعراب عنه في تقرير الأونسيترال والقائل بأن الفريق العامل المعنى بالتبادل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن يهدف إلى وضع مجموعة من مشاريع الأحكام الأساسية والأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للمعلومات في موعد أقصاه الدورة الثامنة والعشرين أو الدورة التاسعة والعشرين للجنة.

(السيد بوليتى، ايطاليا)

٢٠ - وأضاف أن وفده يلاحظ مع الارتياح أن الطبعات الثلاث لخلاصات النصوص القانونية للجنة قد صدرت بالفعل. ويرى أن هذه المنشورات ستكون ذات فائدة بالغة لتشجيع التفسير والتطبيق الموحد لنصوص لجنة الأونسيترال.

٢١ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى فإن وفد ايطاليا يشيد بالبدء بالأعمال المتعلقة بتحويل المستحقات وبخاصة بجوانب الاعسار عبر الحدود. ويجب أيضا دراسة امكانية وضع أحكام وصكوك قانونية تسمح بالقليل من تباين القانون واختلافاته في مجال الاعسار. إن أعمالا جديدة في مجالات التعاون القانوني والوصول الى المحاكم الأجنبية والاعتراف بالأحكام الصادرة عن هذه المحاكم من شأنها أن تشكل خطوة هامة في هذا الطريق.

٢٢ - وفيما يتعلق بالتدريب والمساعدة فإن وفد ايطاليا يشعر بالارتياح وخاصة لأن الأمانة قد قبلت المشاركة في الاشراف على الحلقة الدراسية الجامعية للقانون التجارى الدولى التي سوف ينظمها المعهد الجامعي للدراسات الأوروبية والمركز الدولى للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو.

٢٣ - السيد دارمو سوتانتو (أندونيسيا): لاحظ مع الارتياح أن الأونسيترال قد نظمت ندوات وحلقات دراسية مختلفة باللغة الفائدة للبلدان النامية. ومما لا شك فيه أن التدريب والمساعدة التقنية يتسمان بفائدة بالغة لتفهم أفضل واستخدام أفضل أيضا للنصوص التي تضعها الأونسيترال. وهذا هو السبب في أن وفد اندونيسيا يشيد بالجهود التي تبذلها أمانة اللجنة لزيادة عدد الحلقات الدراسية والندوات في هذا المجال.

٢٤ - إن وفد اندونيسيا يرى أن القانون النموذجي لاشتاء السلع والإنشاءات والخدمات يتضمن مبادئ قانونية هامة ينبغي أن تتبعها الدول لتدوين القوانين الوطنية المتعلقة بالاشتاء. كما أن العنوان الذي وضعته الأونسيترال لهذا القانون مناسب تماما لأنه يحدد الفرق بين مجال تطبيق هذا القانون النموذجي ومجال تطبيق القانون النموذجي القديم الذي وضعته الأونسيترال لاشتاء السلع والإنشاءات والذي لم يكن يتضمن الخدمات.

٢٥ - وقال إنه يشعر بالارتياح للتوصل الى اتفاق عام فيما يتعلق بالنظر المعمق في مسألة مشروع المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم نظرا لأن القوانين النموذجية في مجال التحكيم التجارى الدولى تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. إن هذه البلدان نادرا ما كانت مقرا لمثل هذا التحكيم لأن قانونها الداخلى يتضمن قواعد قانونية أكثر ملائمة للتحكيم الداخلي منه للتحكيم التجارى الدولى. وهذا هو السبب في أن وضع مبادئ توجيهية بواسطة الأونسيترال يلبي احتياجات المساعدة التقنية

(السيد دارمو سوتانتو، أندونيسيا)

القانونية لدول العالم الثالث. إن وفد أندونيسيا ينتظر بفارغ الصبر النص المنقح لمشروع المبادئ التوجيهية الذي سوف يقدم إلى الدورة الثامنة والعشرين للأونسيترال. وفي هذا الصدد فإن المؤتمر الدولي الثاني عشر للتحكيم الذي سيعقده المجلس الدولي للتحكيم التجاري في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ينبغي أن يكون مناسبة يسهم فيها رجال القانون في العالم اجمع في تطوير القانون في هذا المجال.

٢٦ - إن المسائل القانونية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات تتسم بأهمية بالغة في مجالات الممارسة المصرافية كما تتعلق بمشاكل تتسم بعمومية أكبر مثل أثر التكنولوجيا على قانون العقود. وأشار ممثل أندونيسيا بوضع قواعد قانونية بواسطة الفريق العامل المعنى بهذه المسألة تحكم التبادل الإلكتروني للمعلومات. وفي هذا الصدد فإنه يوافق على التوصية الرامية إلى اضطلاع الأونسيترال بأعمال تتعلق بمسألة امكانية التفاوض بشأن حقوق البضائع وتحويلها في سياق الكتروني فور انتهائهما من وضع الأحكام النموذجية المنظمة لهذا الموضوع أو الأحكام الأساسية وهي التوصية التي حظت بتأييد عريض.

٢٧ - لقد لاحظ وفد أندونيسيا مع الارتياح صدور ثلاث طبعات تضمنت خلاصات لقرارات ٥٢ محكمة و هيئة تحكيمية تتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع وقانون الأونسيترال وقانون للتحكيم التجاري الدولي. وقال إن هذه الوثائق ينبغي أن تصدر بمختلف اللغات وتوزع بالوسائل الإلكترونية على مختلف المستفيدين في جميع أنحاء العالم. وفضلاً عن ذلك فإن الأمانة يتبعن عليها العمل على توفير الموارد المالية الكافية لنشر النصوص القانونية للجنة وترويجها.

٢٨ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للأونسيترال فإن وفد أندونيسيا يشيد بادراج بعض المسائل الإضافية التي يتبعن على الأمانة دراستها وبخاصة مسألة الجوانب القانونية لتمويل المستحقات والاعسار عبر الحدود ومشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية. ومن المشجع أيضاً ملاحظة أن الأونسيترال تنسق أعمالها مع المنظمات الدولية الأخرى وتشترك بخاصة مع اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية بغية تعزيز نصوصها القانونية ومتابعة تنفيذها.

٢٩ - السيد دابكييوناس (بيلاروس): قال إن القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات الذي اعتمدته الأونسيترال في دورتها السابعة والعشرين يتسم بقيادة بالغة فيما يتعلق بعملية تنقيح وتوحيد التشريع في بيلاروس في هذا المجال، الجارية الآن لوضع إطار قانوني يسمح بانجاز الاصلاح الذي يجري حالياً لتحسين اقتصاد البلد.

(السيد دابكييوناس، بيلاروس)

٣٠ - وأكد وفد بيلاروس أهمية المناقشات الأولية المكرسة لمشروع المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم، وأشار بما أعربت عنه الأونسيترال من نيةأخذ الملاحظات ذات الصلة التي قد يتم الاعراب عنها خلال المؤتمر الثاني عشر للتحكيم الدولي، في الاعتبار عند وضع النص المنقح لهذا المشروع.

٣١ - وفضلا عن ذلك فإن وفد بيلاروس يرى أن وضع القواعد القانونية المتعلقة بالتبادل الالكتروني للبيانات يتسم بأهمية بالغة، وهو يوافق منه في ذلك مثل أعضاء الأونسيترال على الرأى القائل بالبدء في أعمال أولية حول مسألة تحويل المستحقات المتعلقة بالبضائع في سياق الكتروني وهو مجال أصبح فيه توحيد القانون وترشيده أمرا أساسيا.

٣٢ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للأونسيترال فإن وفده يأمل في أن تدرج لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في جدول أعمالها المسائل المتعلقة بوضع قواعد منسقة بشأن الأعسار عبر الحدود والبناء والتشغيل ونقل الملكية وذلك عقب الدراسة التي أنجزتها أمانة اللجنة بشأن جدوى هذه المسائل.

٣٣ - السيد هافنر (النمسا): قال إن القانون النموذجي لشراء السلع والاشتاءات والخدمات الذي يوسع نطاق تطبيق القانون النموذجي السابق في هذا المجال قد جاء في الوقت المناسب لأنه يلبي احتياج في مجال التوحيد القانوني ناجم عن تغير الهياكل الاقتصادية في بعض دول أوروبا وإنما أيضا لأن من شأنه أن يشجع المنافسة الدولية في مجال الاشتراء العام ويدخل في إطار توسيع نطاق اتفاق الغات. وفضلا عن ذلك فإن وجود هذين النصين يتتيح خيارا للدول.

٣٤ - وفيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم فإن وفد النمسا يرى أنها قد تكون مفيدة للأطراف التي ليست لديها خبرة في مجال تسوية المنازعات وذلك عن طريق إزالة أي عنصر من عناصر الشك في إجراء التحكيم. بيد أن هذه المبادئ التوجيهية لا يجب أن تضر بسمة المرونة التي تعد من السمات الأساسية لإجراء التحكيم.

٣٥ - وقال إن وفده على يقين بأن الملاحظات التي تم الاعراب عنها في المؤتمر الثاني عشر للتحكيم الدولي وفي الدورة السابعة والعشرين للأونسيترال من شأنها أن تساعدها أن تساعد أمانة في وضع نص منقح لمشروع المبادئ التوجيهية وتيسير استكماله وعرضه على الدورة التالية للأونسيترال.

(السيد هافنر، النمسا)

٣٦ - وفيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بالكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة فإنه يجب عدم الاقلال من قيمتها الموضوعية وإن لم تصبح نافذة المفعول بعد نظرا لأنها تتسم بقوة اقناع لا تنكرها حتى الدول التي لم ترتبط بعد بهذا الصك الذي يحظى بانضمام عريض.

٣٧ - إن الأعمال التي تضطلع بها الأونسيتارال في مجال التبادل الإلكتروني للبيانات لا تمثل فقط في تنسيق التشريعات الداخلية النافذة في هذا المجال وإنما أيضا في النظر في المشاكل الجديدة والتفكير في حلول من شأنها أن تحظى بتأييد عريض؛ وفي هذا ما يوفر على اللجنة الاضطلاع بمهمة توحيد قانونية مقبلة.

٣٨ - وفيما يتعلق بنشر خلاصات السوابق القضائية التي تستند إلى نصوص لجنة القانون التجاري الدولي فإن الأهمية التي تتسم بها هذه الخلاصات بالنسبة للدول يمكن أن تقتاس على أساس ما تحاوله منظمات دولية أخرى الاضطلاع بمثل هذا العمل وحذو المثل الذي ضربته الأونسيتارال. بيد أن هذا النظام لن يعطي النتيجة الكاملة المرجوة منه إلا في حالة وضع نظام للاتصال بغية السماح للمحاكم ورجال القانون الوطنيين بالوصول إلى هذه المعلومات. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سوف تسمح لهذا النظام بالاسهام إسهاما فعاليا في توحيد الأحكام القضائية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع والقانون النموذجي الذي وضعه الأونسيتارال فيما يتعلق بالتحكيم التجاري الدولي.

٣٩ - إن تعقد التشريعات الحديثة التي تحكم القانون التجاري الدولي وخاصة في مختلف جوانبه تقتضي تدريبا ومساعدة تقنية مناسبين. وهذا هو السبب في أن الوفد النمساوي يشيد بنشاط الأونسيتارال في هذا المجال وبخاصة بالحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية والوطنية التي تعقد هنا، وإن كان يعرب عنأسفه لأن اللجنة لم تتمكن من تلبية جميع طلبات التدريب والمساعدة التقنية التي قدمت لها.

٤٠ - وفي هذا الصدد فإن وفد النمسا يشيد بعقد معهد القانون التجاري التابع لجامعة Pace (نيويورك) للمسابقة الأولى للتحكيم التجاري الدولي Willem c. Vis في آذار/مارس ١٩٩٤ في فيينا ويرى أن هذه الممارسة تشكل طريقة مفيدة للغاية لتدريب قانوني المستقبلي وتتفق تماما مع برنامج التدريب والمساعدة التقنية الذي توفره الأونسيتارال .

٤١ - السيدة تسونيما (بلغاريا): أشادت بالأونسيتارال للمساهمة التي تقدمها للتطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي وتدوينه. وقالت إن الشكوك التي تضعها اللجنة تسهم في الواقع إلى حد بعيد في إيجاد علاقات تجارية منصفة وفي القضاء على الشكوك التي كانت سائدة في المبادلات التجارية الدولية. ومن هنا أهمية القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات والدليل الخاص بسن هذا القانون في

(السيدة تسونيفا، بلغاريا)

القوانين الداخلية للبلدان. إن هذا القانون الذي يعطي تفسيراً حديثاً مفصلاً للعلاقات التجارية يوفق بشكل فعال بين مختلف النظم القانونية الحالية كما يوجد توازناً دقيقاً من شأنه أن يؤدي إلى المحافظة على مصالح جميع الأطراف المشتركة في عمليات الاشتاء. وسوف يكرس المشرع البلغاري مبادئ توحيد الإجراءات وحرية التعاقد في القانون التجاري البلغاري القادم.

٤٢ - قالت إن وفد بلغاريا يرى أن الأونسيتارال بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية في المجال التجاري التابعة لمنظمة عالمية يتبعها متابعة تطور النظر في المسائل في هذا المجال في المنظمات الأخرى مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الأوروبي. وقالت إنها تعرف فضلاً عن ذلك وفي إطار التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي بأهمية العمل المسلط به لوضع مشروع اتفاقية الكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة الذي يسلط عليه الفريق العامل المعنى بالممارسات في مجال العقود الدولية. ونظراً للأهمية التي تتسم بها هذه المسألة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية فإنها تعرب عن الأمل في أن يعرض هذا المشروع على الأونسيتارال في دورتها الثامنة والعشرين.

٤٣ - السيد مبارك (مصر): قال إن اللجنة في أعقاب أعمال دورتها السابعة والعشرين المكرسة للأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة باشتاء السلع والإنشاءات قد اتفقت على الأشكال النهائية التي يجب أن تتخذها الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة باشتاء الخدمات. وفي هذا الصدد قررت إدراج هذه الأحكام في نص شامل يتعلق بالاشتاء، وهو القانون النموذجي الذي وضعه الأونسيتارال بشأن اشتاء السلع والإنشاءات والخدمات فأقامت بذلك مصدراً مرجعياً فريداً للدول التي ترغب في الاستناد إلى هذه الأحكام لوضع قوانينها الخاصة.

٤٤ - وفي هذا الصدد فإن الوفد المصري يرى أيضاً أنه ليس هناك داع لتعديل القانون النموذجي للأونسيتارال الخاص باشتاء السلع والإنشاءات الذي وافقت عليه الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٨/٣٣ الذي اتخذه في دورتها الثامنة والأربعين. ففضلاً عن ذلك فإن مصر ترى أن إجراءات الاشتاء المنصوص عليها في القانون النموذجي ليست كثيرة العدد كما أنه ليس من الضروري الحد منها حتى يتسعى للدول الأعضاء الموافقة عليها بشكل أيسر. والواقع أن الدول ليست ملزمة بإدراجها جميعاً في تشريعاتها الداخلية لأنها ليست إلا خيارات تسمح من حيث تنوعها باعتماد الإجراءات الأكثر ملائمة للنظم الاقتصادية والمالية لكل بلد من البلدان.

٤٥ - وفيما يتعلق بالفصل الرابع من قواعد القانون النموذجي والذي تم تخصيصه لقواعد الاشتاء الخاصة بالخدمات فإن وفد مصر يرى أهمية تطبيق مختلف طرق الاشتاء على الاشتاء في مجال الخدمات وعدم قصر هذه الطرق على نظام العطاءات أو العطاءات المباشرة وإنما تطبيق طريقة الاشتاء

(السيد مبارك، مصر)

من خلال المناقضة والمناقضة المقيدة وغيرها من الطرق وذلك بما يتفق مع ما هو متبع في بعض الدول وبما لا يتعارض مع قوانين الدول الداخلية في هذا الخصوص.

٤٦ - وفيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم وهو موضوع مذكورة من الأمانة فإنه يشكل بداية طيبة تستحق التشجيع. الواقع أن المبادئ التوجيهية المشار إليها من المفترض أن تساعد على حسن إدارة إجراءات التحكيم وتحقيق عامل السرعة في الفصل في الخلافات وهو الغرض النهائي من اختيار أسلوب التحكيم لحل المنازعات. كذلك فإن مثل هذه المداولات ستتوفر الفرصة للتقاء أطراف الخلاف والاتفاق على المسائل التفصيلية التي عادة لا تسمح الظروف بالاتفاق عليها سواء قبل وقوع الخلاف من خلال اتفاق التحكيم أو في أثناء نظر الخلاف بوثيقة هيئة التحكيم. إن هذه المداولات ستؤدي إلى كسب الوقت وألاهم من ذلك أيضا إلى تسوية بعض المنازعات دون اللجوء إلى التحكيم.

٤٧ - وأشار السيد مبارك بأوجه التقدم المحرزة في أعمال الفريق المعنى بالكافلات وخطابات الاعتماد الضامنة وقال إنه يحرص على الإعراب في هذا الصدد عن بعض الملاحظات. أولاً إن وفده يؤيد الاتجاه الداعي إلى أن يأخذ مشروع المواد شكل القانون النموذجي لا شكل الاتفاقيه الدولي وذلك ليعطي الدول فرصة مراجعة قوانينها الداخلية في ضوء ما تم التوصل إليه في مشروع المواد.

٤٨ - ومن ناحية أخرى وخلافاً للمسائل التي تعالجها عادة لجنة القانون الدولي فإن مشروع المواد يتعلق بمسائل مفصلة إلى حد بعيد (مشاكل تنازع القوانين واختيار القانون المطبق والمتضمنة بين اختيار التحكيم أو القضاء العادي في فصل النزاع ومدى اختصاص هيئة التحكيم في نظر النزاع الخ) وهي عادة من اختصاص القوانين والمحاكم الداخلية في الدول. وهذا هو السبب في أن إخراج هذا المشروع في شكل اتفاقية قد يكون له أثر سلبي في تبني الدول لها خاصة إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين ما جاء في مشروع المواد وما تنطوي عليه القوانين الداخلية. وعلى العكس من ذلك فإن وضع هذه القواعد في شكل قانون نموذجي يترك للدول الوقت الكافي لدراسة كل حكم من أحکامه بطريقة متعمقة ودون تعجل.

٤٩ - وفضلاً عن ذلك فإن مصر ترى عدم التوسيع في نطاق مشروع المواد لأنها تخشى أن يؤدي مثل هذا التوسيع إلى تداخله مع مسائل سبق تنظيمها بواسطة اتفاقيات دولية أخرى مثل اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع واتفاقية تنفيذ الأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية واتفاقية لوغانو التي تحكم المسائل المماثلة واتفاقية روما لعام ١٩٨٠ الخاصة بالقانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية. الواقع أن الأعمال السابقة للجنة القانون التجاري الدولي قد برحت على أن من المفيد إعطاء مشروع المواد شكل القانون النموذجي وبخاصة عندما تتعلق هذه المواد بمسائل تمس القانون الداخلي. وفي هذا

(السيد مبارك، مصر)

الصدق فإن الوفد المصري يحرض على التذكير بقواعد لجنة القانون التجاري الدولي الخاصة بالتحكيم والتي اعتمدت عام ١٩٧٦ والتي تبنتها العديد من بلدان العالم الثالث وكذلك القانون النموذجي الخاص بتحولات الضمان الدولية والقانون النموذجي الخاص بالاشتاء.

٥٠ - وقال إن مصر أولت دائماً اهتماماً كبيراً لأعمال لجنة القانون التجاري الدولي منذ إنشائها عام ١٩٦٨ وقد سمحت مشاركة أحد أعلام القانون التجاري الدولي في مصر وهو الدكتور محسن شفيق واسهاماته في هذه الأعمال بالاعراب لا عن وجهة نظر مصر فحسب وإنما أيضاً عن وجهة نظر بلدان أخرى ذات ظروف مشابهة وأدت هذه المساهمات إلى إثراء المناقشة والتوصيل إلى القوانين النموذجية والاتفاques المتوازنة التي أخذت طريقها تدريجياً إلى عالم التطبيق. وفي هذا الصدد فإن وفد مصر يحرض على التذكير بأن بلده قد أصدر مؤخراً قانوناً جديداً يتعلق بالتحكيم في المنازعات التجارية والإدارية الدولية استلهم إلى حد بعيد من قواعد الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي وكذلك أصدرت قانوناً (١٩٩٠) يتعلق بالتجارة البحرية استلهم أيضاً إلى حد بعيد من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن النقل البحري للبضائع لسنة ١٩٧٨ (قواعد هامبورغ).

٥١ - وفي هذا الصدد فإن مصر ترى أنه إذا ما أريد للجنة القانون التجاري الدولي مواصلة عملها بطريقة فعالة لتشجيع عملية تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي فإنه يتبعين استيفاء شرطين أساسيين أولاً توفير وتحسين برامج التدريب والمنح الدراسية في هذا الفرع من القانون لمواطني البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً، والوفد المصري يحرض في هذا الصدد على الإشادة بالعمل الذي قامت به لجنة القانون التجاري الدولي وأmantتها في العام الماضي لتنظيم ست حلقات دراسية وطنية في مختلف مناطق العالم. ثانياً ضمان تمثيل مختلف النظم القانونية في مناقشات اللجنة وهو الأمر الذي تم تحقيقه من الناحية النظرية بزيادة عدد أعضاء اللجنة إلى ستة وثلاثين عضواً بيد أن من الملاحظ عملياً أن غالبية الدول النامية الأعضاء في اللجنة تجد صعوبات في تمثيلها في الاجتماعات التي تعقد لها هذه اللجنة. وترجع هذه الصعوبات إلى ارتفاع تكاليف السفر والإقامة لحضور اجتماعات أفرقة العمل التي تستغرق أحياناً أسبوعين. إن هذه المشكلة تترتب عليها آثار فيما يتعلق باعتماد الاتفاques والقوانين النموذجية النافذة المفعول والمطبقة حالياً. وذكر في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ الذي رجت فيه الأمين العام إنشاء صندوق استئماني خاص بلجنة القانون التجاري الدولي بغية منح المساعدة للبلدان النامية وضمان مشاركتها الكاملة في أعمال اللجنة. وقال إن الوفد المصري يحرض على استرعاء الانتباه إلى أوجه التقدم التي أحرزت في هذا المجال والتي أشير إليها في التقرير الصادر تحت الرمز A/49/427 الذي كرسه الأمين العام للأمم المتحدة لهذه المسألة.

٥٢ - السيدة رودريغيز - سيفوينتيس (المكسيك): قالت إن القانون النموذجي الجديد الذي اعتمدته الأونسيتارال لاشتاء السلع والخدمات والذى يكمل القانون الخاص باشتاء السلع والإنشاءات سيكون بالنسبة للمشرع في جميع البلدان صكا من صكوك القانون التجاري الموحد والمفيد فيما يتعلق بتشجيع وتعزيز التجارة بين الدول. الواقع أن هذا القانون ينص على إجراءات من شأنها أن تشجع النزاهة والثقة والانصاف والشفافية عند إبرام عمليات الاشتاء. كما أنه سيساعد إلى حد بعيد البلدان النامية وبخاصة البلدان التي تمر بفترة انتقالية على تعزيز تشريعاتها، وإذا اقتضى الأمر الحصول على قوانين جديدة في هذا المجال.

٥٣ - إن وفد المكسيك يرحب بمشروع المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم الذي وضعه الأونسيتارال لأنه يرى أن التحكيم التجاري الدولي يعد ضروريا لتسوية المنازعات التجارية والتوحيد التدريجي للقانون المتعلق بالتجارة الدولية. إن هذه المبادئ التوجيهية التي من شأنها أن تيسر إجراءات التحكيم ستكون باللغة الفائد وبخاصة بالنسبة للبلدان التي لا تتمتع بخبرة في هذا المجال. ومن ثم فإن وفد المكسيك يعرب عن أمله في أن يتضمن للجنة القانون التجاري الدولي الانتهاء من وضع نص مشروع المبادئ في الدورة التالية. كما يأمل وفد المكسيك أيضا أن يتمكن الفريق العامل المعنى بالتبادل الإلكتروني للمعلومات من الانتهاء من وضع القواعد القانونية المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للمعلومات من الآن وحتى الدورة القادمة للأونسيتارال كيما يتضمن لهذه الأخيرة إحرار تقدم في تطوير القواعد المتعلقة بهذه الممارسة التجارية الجديدة الهامة التي سوف يؤدي تعميمها إلى زيادة المداولات التجارية وتيسيرها.

٥٤ - ويجدر فضلا عن ذلك أن يبدأ الفريق العامل بعد الانتهاء من هذا المشروع في دراسة مسألة تحويل المستحقات على البضائع في سياق الكتروني بغية تيسير نقل البضائع والصفقات المتعلقة بها.

٥٥ - أما فيما يتعلق بالفريق العامل المعنى بالممارسات في مجال العقود الدولية فإن وفد المكسيك يشعر بالارتياح لأن هذا الفريق قد أوشك على الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالكتالات وخطابات الاعتماد الضامنة. ومما يدعو إلى الارتياح أيضا نشر ثلاث طبعات لخلاصات السوابق المتعلقة بصكوك الأونسيتارال من شأنها أن تسهم في توحيد تفسير النصوص القانونية التي تحكم التجارة فيما بين الدول.

٥٦ - وقالت إن وفد المكسيك يؤيد من جديد دعمه للأعمال التحضيرية الهامة المتعلقة بالجوانب القانونية للتمويل عن طريق تحويل المستحقات.

(السيدة رودريغيز - سيفوينتيس، المكسيك)

٥٧ - كما أن وفدها يشيد بمواصلة الأونسيترال برنامجهما لتقديم التدريب والمساعدة على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها. وأعربت عنأملها في ألا تتخلى اللجنة في دورتها القادمة عن التقليد الذي وضعته بتنظيم ندوة بشأن القانون التجاري الدولي مرة كل عامين.

٥٨ - السيد بلوقي (المغرب): شكر رئيس لجنة القانون التجاري الدولي لعرضه الرائع ل报ر اللجنة وأكد أن مما لا شك فيه أن اللجنة تنجذب إلى الصعيد التقني والقانوني عملاً ملفتاً للنظر بعد ثمرة جهد متواصل يبذل الخبراء البارزون، ومن هنا جاءت التوعية الممتازة للنصوص الموضوعة. بيد أنه أوضح أن البلدان النامية تشعر بإحباط إلى حد ما لأنها لم تتمكن من المساهمة في وضع صكوك الأونسيترال نتيجة للعب الناجم عن مشاركتها المنتظمة عن طريق خبرائها في أعمال هذه اللجنة وأفرقتها العاملة. وقال إن وفد المغرب على يقين بأن مشاركة جميع فئات البلدان من شأنها أن تسمح بوضع صكوك متوازنة يحظى تنفيذها بتأييد وقبول أوسع نطاقاً.

٥٩ - وفيما يتعلق بالقانون النموذجي للأونسيترال بشأن اشتراط السلع والإنشاءات والخدمات فإن وفد المغرب يشيد باعتماد نص يتميز بمجال تطبيق عريض، وملحق به دليل لسن القوانين التجارية في القانون الداخلي، وتعد فائدته غنية عن التعريف. إن القانون النموذجي الذي اعتمد يتمس بأهمية بالغة حيث إنه يعزز الثقة والإنصاف والشفافية في إجراءات الاشتراك. كما أنه يرمي أيضاً إلى تشجيع المنافسة الشريرة والمبادئ التجارية في عالم يسير بتصميم على طريق التحرر التجاري الدولي. وفي هذا الإطار فإن هذا القانون النموذجي سوف يساعد جميع البلدان التي تمر بفترات انتقالية في المجال الاقتصادي وبخاصة البلدان النامية على تحسين تشعّعاتها في مجال الاعتراف أو وضع تشريعات جديدة. ومن هذا المنطلق فإن المجتمع التجاري الدولي لا يسعه سوى الإعراب عن الارتياح لوضع صك سوف يسهم بالتأكيد في توحيد التشريعات الوطنية في هذا المجال.

٦٠ - وفيما يتعلق بالتحكيم التجاري الدولي فإن وفد المغرب يؤكد فعالية هذه الطريقة لتسوية المنازعات التجارية فهي تتسم بالسرعة في معالجة المسائل وبالسرعة في مجال المداولات وبحماية الوثائق الهامة وبشخص العاملين في مجال التحكيم. وهذا هو السبب في أن وضع مبادئ توجيهية، وإن كانت ذات طابع غير ملزم، للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم يعد عملاً مفيداً لأن هذه المبادئ التوجيهية سوف تسمح بالتفغل على الصعوبات الإجرائية وضمان حسن سير عملية التحكيم. كما أنه يتبع أن تيسّر هذه المبادئ أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة للتخطيط الدقيق لمراحل الإجراء بغية كفالة نجاحه. وفضلاً عن ذلك فإنها سوف تسمى في توحيد الآليات الإجرائية في مجال التحكيم وفي تعزيز فاعليتها. إن وفد المغرب يأمل وبالتالي في أن يتضمن لجنة القانون التجاري الدولي اعتماد نص هذه المبادئ التوجيهية عام ١٩٩٥.

(السيد بلوقي، المغرب)

٦١ - وفيما يتعلق بالكلامات وخطابات الاعتماد الضامنة فإن وفد المغرب يأمل في أن يتم قريبا وضع مشروع اتفاقية في هذا الشأن تعتمد لها لجنة القانون التجاري الدولي في دورتها الثامنة والعشرين. فيما يتعلق بالتبادل الإلكتروني للبيانات ووضع قواعد قانونية تتعلق به فإن وفد المغرب يأمل في أن يتم الإسراع بهذه الأعمال بحيث يتضمن وضع أحكام تشريعية نموذجية مرنة في إطار نهج غير بالغ الطموح.

٦٢ - وفيما يتعلق بنشر صكوك لجنة القانون التجاري الدولي فإنه يشدد بالاهتمام الذي أولى لهذه المسألة وبخاصة بتحسين النظام المتعلق بها لأن هذا من شأنه أن يسمح بتوحيد تفسير وتطبيق النصوص الموضوعة في ظل إشراف الأونسيتار. وفضلا عن ذلك فإن الوفد المغربي يحرص على تقديم الشكر للغرفة التجارية الدولية لوضعها النص المنقح للقواعد والمول الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية وهو لا يشك في أن هذه القواعد ستكون مفيدة فيما يتعلق بالصفقات الدولية.

٦٣ - أما فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة التقنية فإن لجنة القانون التجاري الدولي لا ينبغي أن تتخلى عن الجهود التي تبذلها لمساعدة البلدان النامية على استيعاب النصوص الصعبة التي قد تضعها اللجنة أحياناً وتفهم أحكام التي قد توضع في غياب هذه البلدان. إن وفد المغرب يعرب في هذا الصدد عن امتنانه للبلدان المانحة لمساهماتها السخية التي تسمح بمواصلة برنامج التدريب والمساعدة.

٦٤ - السيدة بوم (الكاميرون): قالت إن التقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي يبرهن على أن اللجنة قد أحرزت كما هي عادتها في السنوات الماضية تقدما ملحوظا بشأن غالبية المسائل المدرجة في جدول أعمالها - اشتراط السلع والإنشاءات والخدمات والتبادل الإلكتروني للمعلومات والكلامات وخطابات الاعتماد الضامنة - وأنها قد بدأت في النظر في المبادئ التوجيهية للمداولات التحضيرية في دعاوى التحكيم. إن العمل الذي تبنته الأونسيتار يستحق بالتأكيد الثناء من قبل اللجنة السادسة ولكن الوفد الكاميروني يرى أن هذه اللجنة يتبعن عليها أكثر من أي وقت مضى الاضطلاع بدور فعلي بوصفها الهيئة الواسية على لجنة القانون التجاري الدولي وعدم الاقتصار على الموافقة على قرارات هذه الأخيرة حتى وإن كانت المسائل التي تنظر فيها لجنة القانون التجاري الدولي ذات طابع تقني بالغ.

٦٥ - وكما جاء في الفقرة ٢٤٢ من التقرير قيد الاستعراض فإن الكاميرون قد أصبح طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٨ المتعلقة بالنقل البحري للبضائع "قواعد هامبورغ". وقد أدى ذلك إلى أن يسد الكاميرون فراغا قانونيا اتضح في قانونه الوضعي عام ١٩٨٥ عندما تخلى عن الاتفاقية الدولية لتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن لعام ١٩٢٤.

(السيدة بوم، الكاميرون)

٦٦ - وفي هذا الصدد فإن وفد الكاميرون يشعر أيضاً بالقلق مثل غالبية أعضاء لجنة القانون التجاري الدولي إزاء المشاكل الناجمة عن وجود نظامين قانونيين مختلفين يتعلقان بالمسؤولية في مجال النقل البحري للبضائع ولذلك فإنه لا يرى أن إعادة النظر في قواعد هامبورغ تعد حلاً مناسباً لوضع حد للصعوبات التي تواجهها البلد. ويعتقد على العكس من ذلك في وجوبمواصلة البحث عن وسائل لکفالة الانضمام العريض لهذه القواعد بما في ذلك اتخاذ القرارات التي تدعى الدول التي لم تصبح بعد طرفاً فيها إلى التعجيل بالانضمام إليها. إن الوفد الكاميروني على استعداد للعمل في الدورة الحالية في هذا الاتجاه مع الوفود المعنية الأخرى.

٦٧ - وقالت إن وفد الكاميرون بوصفه وFDA لبلد نام لا يسعه سوى الشعور بالارتياح لأن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي تضطلع بها لجنة القانون التجاري الدولي لا زالت مستمرة. كما أنه يُشيد بما جاء في الفقرة ٧ من الوثيقة A/49/427 بشأن عملية إنشاء صندوق استئماني مستقل خاص باللجنة تلبية للطلب الذي أعربت عنه الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٤٨/٣٢ وبأن هذه العملية قد انتهت بالفعل. وأضافت أنها تأمل في أن تتاح للصندوق في وقت قريب الموارد الكافية لکفالة المشاركة التامة لجميع الدول الأعضاء في أعمال لجنة القانون التجاري الدولي وأفرادتها العاملة.

٦٨ - السيدة غولان (إسرائيل): أشادت بالعمل الذي أنجزته لجنة القانون التجاري الدولي خلال السنوات الأخيرة لتنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي وأعربت عن أملها في أن يشهد العام المقبل نجاحات جديدة وإنجازات جديدة تتحققها لجنة القانون التجاري الدولي.

٦٩ - وقالت إن إسرائيل قد اشتراك في أعمال الفريق العامل المعنى بالتبادل الإلكتروني للمعلومات والفريق المعنى بالكفالات وخطابات الاعتماد الضامنة. أما فيما يتعلق بالقانون النموذجي الذي اعتمدته لجنة القانون التجاري الدولي بشأن اشتراء السلع والانتشاءات عام ١٩٩٣ فإن هذا القانون كان له أثره على التشريع الداخلي الإسرائيلي. إن إنجاز أعمال الفريق العامل فيما يتعلق بمشاريع الأحكام النموذجية المتعلقة بإشتراء الخدمات قد جاء في وقت مناسب تماماً لأن هذه المسألة تعكس التطور العملي للتجارة الدولية وظهور نظام اقتصادي دولي جديد وينبغي العمل على إنماطها وإتاحة الفرصة لاعتماد قواعد نموذجية ومبادئ توجيهية جديدة.

٧٠ - إن وفد إسرائيل يرى ضرورة تنسيق أنشطة لجنة القانون التجاري الدولي مع أنشطة المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال القانون التجاري الدولي والقانون الخاص والقانون الدولي الخاص بغية تفادي الازدواجية. إن إسرائيل تؤيد الجهد الذي تبذلها لجنة القانون التجاري الدولي لتشجيع التدريب والمساعدة في مجال القانون التجاري الدولي والنهوض بهما وذلك عن طريق عقد الندوات والحلقات الدراسية في هذا

(السيدة غولان، إسرائيل)

المجال. إن ممثلة إسرائيل قد اشتربت في إحدى هذه الحلقات الدراسية عام ١٩٩١ وبوسعيها أن تشهد شخصياً بمدى النائدة التي حصلت عليها من هذه الحلقة.

٧١ - السيد موران بوفيو (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): شكر أعضاء اللجنة باسمه وباسم أعضاء لجنة القانون التجاري الدولي وباسم أمين اللجنة وموظفي أمانة اللجنة وقال إن المناقشة التي دارت تبرهن على أن أعضاء اللجنة السادسة يتفهمون جيداً الدور الذي يتبعون على لجنة القانون التجاري الدولي الأضطلاع به فيما يتعلق بإيجاد عالم أفضل.

٧٢ - الرئيس: قال إن اللجنة قد انتهت بذلك من النظر في البند ١٣٨ من جدول أعمالها وأعرب عن أمله في أن يتم سريعاً تقديم مشروع القرار بشأن هذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ٤٥/١٢